

A



WO/IAOC/71/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 23 يناير 2023

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الحادية والسبعون
جنيف، من 11 إلى 15 سبتمبر 2023

التقرير

الذي اعتمده لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

مقدمة

1. عُقدت الدورة الحادية والسبعون للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) في الفترة من 11 إلى 15 ديسمبر 2023. وحضر الدورة السادة: إيغورز لودبوريس (الرئيس)، ويرت كويينز (نائب الرئيس)، وغوان جيان، وديفيد كانجا، ودانيل كيريمي، وكاملش فيكامسي. ولم يتمكن السيد جيرمان ديفيت من الحضور، ولكنه شارك في الدورة عن بُعد.

البند 1 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

2. عدّلت اللجنة مسودة جدول أعمالها الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير، واعتمدهت فيما بعد. وترد قائمة بوثائق الدورة في المرفق الثاني. ./.

البند 2 من جدول الأعمال: إعلان عن عدم تضارب المصالح

3. دُعي الأعضاء الحاضرون إلى الكشف عن أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح. ولم يُبلّغ عن أي تضارب في المصالح.

البند 3 من جدول الأعمال: المسائل الناشئة عن الدورة السابقة

4. استعرضت اللجنة الإجراءات التي نُفذت عقب القرارات المتخذة في الدورة السبعين.

البند 4 من جدول الأعمال: المسائل الناشئة عن الاجتماع الثامن للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، والمقابلة مع وحدة التفتيش المشتركة

5. أطلع الرئيس ونائب الرئيس اللجنة على مناقشات ونتائج الاجتماع الثامن للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة.

6. وأطلعها أيضاً على المقابلة مع أحد المفتشين من وحدة التفتيش المشتركة بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في الويبو.

البند 5 من جدول الأعمال: تحديث من مساعد المدير العام المسؤول عن قطاع الإدارة والمالية والتسيير

7. نظراً إلى أن المدير العام كان غائباً في مهمة، عرض مساعد المدير العام المسؤول عن قطاع الإدارة والمالية والتسيير تحديثاً عن الوضع المالي العام للويبو، وأثر الأحداث العالمية على المنظمة. وسألت اللجنة عن المبادرات الداخلية الجارية داخل الويبو، مثل الدراسة الاستقصائية للموظفين ومبادرات التدريب.

8. وأطلعت اللجنة أيضاً على التقدم المحرز في تنظيم مؤتمرين دبلوماسيين، من المقرر عقدهما في عام 2024.

البند 6 من جدول الأعمال: الرقابة الداخلية (بما في ذلك خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2024)

جلسة خاصة مع المديرية الجديدة لشعبة الرقابة الداخلية

9. خلال الدورة، عقدت اللجنة اجتماعاً خاصاً مع مديرة شعبة الرقابة الداخلية المعينة حديثاً، التي تولت منصبها في بداية شهر أكتوبر من عام 2023. ورحبت اللجنة بالمديرة الجديدة وأعربت عن تقديرها لما أدلت به، وكذلك النهج الذي تتبعه وتركيزها على أنشطة شعبة الرقابة الداخلية.

تقرير عن نشاط شعبة الرقابة الداخلية

10. أحاطت اللجنة علماً بالتأخر في استكمال بعض التقارير، وأسباب هذا التأخر، وأبلغت بالإجراءات اللازمة من أجل تجنب مثل هذه الانتكاسات في المستقبل.

11. ولوحظ أنه خلال عام 2023، أُصدرت ثلاثة تقارير للتدقيق الداخلي وتقريرين للتقييم حتى نهاية نوفمبر؛ وأن هناك أربعة تقارير في مراحل الاستكمال النهائية.

خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2024

12. قِيمَت اللجنة خطة العمل لعام 2024 وقالت إنها شاملة وتشتمل بشكل كامل على المهام الحاسمة لشعبة الرقابة الداخلية. واعتُبرت أن خطة العمل موثقة توثيقاً جيداً. ولاحظت اللجنة أن شعبة الرقابة الداخلية والمجالات ذات الأولوية في خطة العمل بدأت ترتبط بالأعمال الأساسية للمنظمة، وأنها أصبحت تتماشى مع خطط الويبو الاستراتيجية وأهدافها وتقييم المخاطر لدى مختلف أصحاب المصلحة في الويبو.

13. وحثت اللجنة شعبة الرقابة الداخلية على ترشيد خطة عملها الشاملة ومواصلة تبسيطها، لا سيما في ضوء القيود المفروضة على الموارد، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى خطة عمل أكثر تركيزاً.

تقرير تورط الإدارة

14. أُطلعت اللجنة على تقرير واحد عن تورط الإدارة. وتناول التقرير المخاطر التي تم تحديدها في تحقيق بشأن عملية وممارسة الاستعانة بالخدمات التعاقدية الفردية. وأوصى التقرير بإجراء تحسينات تشغيلية من أجل الحيلولة دون وقوع المزيد من أوجه القصور التشغيلية. وستجري متابعة هذه التوصيات من قبل شعبة الرقابة الداخلية.

القائمة المرجعية المطلوبة بشأن الاتصالات

15. عرض مدير شعبة الرقابة الداخلية على اللجنة القائمة المرجعية المطلوبة بشأن الاتصالات، بما يتماشى مع المتطلبات الواردة في معايير التدقيق المنبثقة عن تقييم خارجي للجودة أجراه معهد التدقيق الداخلي. ورأت اللجنة أن التقرير شامل جداً.

التحقيقات

16. أُطلعت اللجنة على مستجدات حالة قضايا التحقيق. وحتى 30 نوفمبر 2023، كان هناك 20 قضية تحقيق معلقة، منها سبع قضايا قيد التقييم الأولي، وتسع قضايا قيد التحقيق الكامل، وأربع قضايا قيد الانتظار. ومن بين هذه القضايا المعلقة، سُجلت قضية واحدة في عام 2021، وأربع قضايا في عام 2022 و15 قضية في عام 2023.

17. وناقشت اللجنة مع شعبة الرقابة الداخلية آلية تلقي البلاغات وعملية فحص الادعاءات الجديدة، وذلك بهدف تبسيط معالجتها.

البند 7 من جدول الأعمال: استعراض التوصيات المفتوحة للرقابة ووحدة التفتيش المشتركة

18. استعرضت اللجنة التوصيات المفتوحة لشعبة الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ووحدة التفتيش المشتركة، وأشارت إلى أنه حتى 30 نوفمبر 2023، كان هناك ما مجموعه 57 توصية مفتوحة. ومنذ نهاية أغسطس 2023، أُغلقت 24 من أصل 58 توصية وأضيفت 23 توصية جديدة، منها 15 توصية من تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي صدرت مؤخراً، واثنان من شعبة الرقابة الداخلية، وست من المدقق الخارجي، مما يترك 57 توصية معلقة.

19. وبقيت بعض التوصيات القديمة معلقة لأسباب منها الحاجة إلى تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات التي تتطلب المزيد من الوقت. وتواصل الأمانة متابعة جميع توصيات الرقابة المفتوحة. وأعربت اللجنة عن سرورها بالتقدم الجيد الذي أُحرز في متابعة التوصيات وتنفيذها.

20. ونظرت اللجنة في التوصيات القائمة منذ فترة طويلة، والمعايير التي تصنفها على هذا النحو. ولاحظت اللجنة أن هذه التوصيات منخفضة الأولوية، ويجري اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذها.

21. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه يُشجع المديرون على تحديد مواعيد إغلاق يمكن تحقيقها بشكل واقعي.

البند 8 من جدول الأعمال: مناقشة بشأن الأمن السيبراني

22. رُودت اللجنة بالاختصاصات اللازمة من أجل إجراء تدقيق بشأن إدارة الأمن السيبراني في الويبو، وسيجريه مدقق خارجي تحت إشراف شعبة الرقابة الداخلية. وتوقّشت الاختصاصات بالتفصيل، ودُرست الطريقة التي تمت بها معالجة التعليقات الأولية المقدمة من اللجنة ودمجها في النسخة المنقحة.

23. واغتتمت اللجنة الفرصة لمناقشة الوضع الحالي للأمن السيبراني في الويبو، وأمن البيانات أثناء النقل وفي حالة السكون. وأعربت اللجنة عن تطلّعها إلى الانتهاء من عملية التدقيق خلال النصف الأول من عام 2024.

24. وتواصل اللجنة النظر في هذا المجال في ضوء ولايتها الموسّعة بموجب اختصاصاتها، وترحب بالمشاركة المستمرة مع كبير مسؤولي الأمن بالنيابة والمسؤول الإعلامي الأول.

البند 9 من جدول الأعمال: التدقيق الخارجي: تقرير تخطيط التدقيق، ونتائج التدقيق المؤقت لعام 2023

25. ناقشت اللجنة مع المدقق الخارجي الخطط الخاصة بالتدقيق المالي وتدقيق الأداء على السواء. وحدد المدقق الخارجي خطرين كبيرين يتعلقان بالخطر المفترض المتمثل في تجاوز الإدارة للضوابط، وهو خطر متكرر يتعين معالجته بموجب معايير التدقيق وتقييم التزامات استحقاقات الموظفين. وحدد المدقق الخارجي أيضاً المجالات التالية التي يركز عليها التدقيق، وهي: تقييم الأراضي والمباني، وترتيبات الشراكة، وتنفيذ معيار إيبساس 43 (عقود الإيجار السارية).

26. ولاحظت اللجنة أنه تمت الموافقة على خطة انتقالية بين المدقق السابق والمدقق الجديد. ومن المقرر إجراء المناقشات التفصيلية وترتيبات التسليم بعد الانتهاء من تدقيق الويبو للسنة المالية 2023. وتتطلع اللجنة إلى عقد اجتماع مع المدقق الخارجي المقبل من إندونيسيا.

27. وناقشت اللجنة الجداول الزمنية لتقديم تقارير المدقق الخارجي، وناقشت أيضاً الطريقة التي يمكن بها للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تفي بمسؤولياتها الرقابية المدرجة في اختصاصاتها من خلال استعراض هذه التقارير والتعليق عليها.

28. وأبلغ المدقق الخارجي اللجنة أنه يعتزم دراسة أربعة مجالات رئيسية للأداء، وهي كالتالي: الإدارة المالية والحوكمة، وإدارة المعارف، وخلاصة الملاحظات السابقة، ومتابعة توصيات السنة السابقة.

29. واجتمعت اللجنة في جلسة خاصة مع المدقق الخارجي، وفقاً لاختصاصاتها.

البند 10 من جدول الأعمال: تحديث بشأن إطار وسياسات حوكمة الاستثمار

30. أطلع فريق الإدارة اللجنة على آخر المستجدات بشأن إطار سياسة الاستثمار وإطار الحوكمة وحالة أداء المحافظ النقدية الأساسية والاستراتيجية. وفي نهاية شهر أكتوبر، كان أداء المحافظ متوافقاً مع معايير الأداء الاستثماري. وأبلغت اللجنة أيضاً بالتحول في تكوين الأصول في المحافظ، الذي يتماشى مع الاستراتيجيات المقصودة الرامية إلى الحد من المخاطر.

31. واستفسرت اللجنة عن سير عملية إعادة التوازن للمحافظ، وهيكلية الحوكمة. وأحاطت اللجنة علماً بالأداء الإيجابي الملاحظ للمحافظ في آفاق متعددة - منذ بداية العام وحتى الآن، وعلى المدى المتوسط (خمس سنوات) وعلى المدى الطويل (منذ البداية).

32. وفيما يتعلق بإطار الحوكمة، أُطلعت اللجنة على آخر المستجدات بشأن حالة العمل مع الشراكة الاستشارية والإدارية للاحتياطي ((RAMP)، التي تُعد جزءاً من خزانة البنك الدولي. وفي حين أن التقرير لم يكتمل بعد، أُبلغت اللجنة بأنه يمكن النظر في مشورة الشراكة بضم خبير خارجي أو أكثر إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات. وأعربت اللجنة عن سرورها بأن مشورتها السابقة بشأن استعراض إطار حوكمة الاستثمارات قد أُخذت بعين الاعتبار.

33. وأبلغت اللجنة بالخيارات المختلفة التي يجري استكشافها لفصل أصول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بما في ذلك إنشاء مؤسسة منفصلة. وستناقش اللجنة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في اجتماعاتها المقبلة.

34. وقدم مدير شعبة أداء البرنامج والميزانية إلى اللجنة تحديثاً بشأن الأداء العام للويبو. وقال إن الإيرادات والنفقات هي ضمن المستويات المستهدفة، ولكن قد تتأثر بالتقييم النهائي في نهاية العام لالتزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة.

البند 11 من جدول الأعمال: الاجتماع مع مدير شعبة إدارة الموارد البشرية

35. أطلع مدير شعبة إدارة الموارد البشرية اللجنة على عدد من المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك حالة التعيين المتعلقة بمنصب رئيس مكتب الأخلاقيات، والترتيبات المحتملة لوظيفة أمين المظالم في الويبو. وأبلغت اللجنة بالترتيبات التشغيلية الحالية، نظراً إلى شغور هاتين الوظيفتين الحاسمتين. واستعرضت اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، قائمة المرشحين الذين تم فرزهم مسبقاً لشغل منصب رئيس مكتب الأخلاقيات، وأبلغت بالجدول الزمني للتوظيف.

36. واستعرضت اللجنة الترتيبات المقترحة لشغل منصب أمين المظالم، ومشاركة هذا المنصب مع وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقدمت اللجنة مشورتها بشأن هذه الترتيبات إلى مدير شعبة إدارة الموارد البشرية.

37. وحصلت اللجنة أيضاً على معلومات محدثة عن مبادرات العمل عن بُعد، ومبادرات التدريب الإداري، ومتابعة الدراسة الاستقصائية للموظفين.

البند 12 من جدول الأعمال: الأخلاقيات (بما في ذلك خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2024)

38. أبلغ رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت اللجنة بالأنشطة التي يضطلع بها. وتوقفت تحديات شغل المنصب مؤقتاً عن بُعد. وأطلعت اللجنة على حالة السياسة المتعلقة بالانتقام، وسائر السياسات قيد الإعداد، وأداء ممارسة الإفصاح المالي وإعلان المصالح.

39. وقال رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت إنه يسعى إلى الحصول على مزيد من التعليقات والتعقيبات من اللجنة قبل وضع الصيغة النهائية للسياسة المتعلقة بالانتقام. وتوقع أن سيتمكن من الوفاء بالتزامه باعتماد السياسة النهائية بحلول نهاية عام 2023.

40. وطلبت اللجنة من رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت إرسال الوثيقة التي تحتوي على خطة العمل السنوية لعام 2024 من أجل استعراضها (والتي أرسلت على النحو الواجب بحلول نهاية الدورة).

البند 13 من جدول الأعمال: الاجتماع مع أمينة المظالم المؤقتة

41. قدمت أمينة المظالم المؤقتة تحديثاً للجنة بشأن عدد القضايا التي يعالجها مكتب أمينة المظالم، والاتجاهات الملحوظة بشأن أنواع القضايا التي يثيرها الموظفون عادة.

42. وقالت اللجنة إنها تنصح بوضع مبدأ توجيهي يسعى إلى توجيه الموظفين نحو تحديد آليات الإبلاغ المناسبة عن مخاوف الموظفين ونزاعاتهم، بما في ذلك من خلال تسوية النزاعات؛ وأنه ليس من الواضح حالياً ما هو المكتب الذي يمكنه معالجة مخاوف الموظفين أو نزاعاتهم بشكل غير رسمي، قبل أن يقدم الموظفون شكوى رسمية إلى شعبة الرقابة الداخلية.

43. وتم التأكيد على أن مكتب أمينة المظالم يتعامل مع جميع القضايا بسرية، ولا يتعين عليه الإبلاغ عنها في مكان آخر.

44. وأطلعت أمينة المظالم المؤقتة اللجنة على آرائها بشأن الترتيبات المختلفة المقترحة لشغل دور أمين المظالم في المستقبل، نظراً إلى حجم العمل الكبير الذي تتحمله أمينة المظالم.

45. ومن أجل استكمال الولاية، أشارت أمينة المظالم المؤقتة إلى أنها تعترم تقديم تقرير عن نشاط أمينة المظالم يتضمن توصياتها.

البند 14 من جدول الأعمال: التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنشطتها خلال عام 2023

46. أجرت اللجنة تقييماً ذاتياً وفقاً لمتطلبات اختصاصاتها. وتتطلب هذه الاختصاصات من اللجنة إجراء تقييم ذاتي كل عام يتعلق بالغرض من اللجنة وولايتها، والتأكد من أنها تعمل بفعالية. وقررت اللجنة أن تعتمد استخدام معايير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عشر للممارسات الجيدة للجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

47. وبشكل عام، وباستخدام معايير وحدة التفتيش المشتركة، خلصت اللجنة إلى أنها تعمل بفعالية وتؤدي ولايتها وفقاً لاختصاصاتها. وأثناء القيام بذلك، تمت الموافقة على عدد من التحسينات الممكنة. ومن بين هذه التحسينات، الرغبة في تقديم إحاطة إلى المدير العام للويو بشأن إجراءات اللجنة، وليس فقط إلى ممثلي الدول الأعضاء في اجتماع إعلامي، وذلك اعتباراً من الدورة الحادية والسبعين، وهو أمر لا ينتهك استقلالية اللجنة. وإضافة إلى ذلك، ستدخل تحسينات أيضاً على جدول الأعمال المتجدد الذي تستخدمه اللجنة كخطة عملها السنوية. ويمكن الاطلاع على التحسينات الأخرى في الوثيقة المرفقة بشأن التقييم الذاتي (المرفق الثالث).

البند 15 من جدول الأعمال: مساهمة في تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة الاستشارية

48. وفقاً لاختصاصات اللجنة، قامت اللجنة بمناقشة وتقييم أداء أمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وذلك بهدف تزويد المراقب المالي بتقييمها للدعم المتلقى.

البند 16 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2024

49. انتخبت اللجنة السيدان بيرت كوينز رئيساً والسيد ديفيد كانجا نائباً للرئيس لعام 2024.

50. ووجه أعضاء اللجنة الشكر إلى السيدين لودبورجس وكوبينز على قيادتهما الممتازة ومساهمتهما الواسعة في عمل اللجنة.

البند 17 من جدول الأعمال: اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

51. وفقاً لاختصاصات اللجنة، عُقد في نهاية الدورة اجتماع إعلامي ل ممثلي الدول الأعضاء. وأطلعت اللجنة المندوبين على المداولات التي جرت إبّان الدورة، وأجابت عن الأسئلة التي أثارها المندوبون الحاضرون.

البند 18 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

تقارير استثمارات الويبو

52. قدمت الإدارة إلى اللجنة تقارير أداء الاستثمار التي أعدها مستشارو الاستثمار وتقارير مراقبة الاستثمار التي أعدها أمين الاستثمار، لأشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2023، على التوالي.

53. وحلّت اللجنة كلتا الوثيقتين المقدمتين، وأكدت أنه خلال الفترة محل التركيز، كانت جميع الاستثمارات في محفظة الويبو تعمل ضمن نتائجها المتوقعة، وأن المحفظة تُدار بما يتوافق مع استراتيجية الاستثمار الشاملة. وإضافةً إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن أمين الاستثمار لم يبلغ عن أي مخالفات، مقصودةً أو غير مقصودة، أو أي استثناءات مُبرّرة.

54. وأوضحت اللجنة أن دورها يقتصر على نقل المعلومات الواردة في تقرير أداء الاستثمار وتقارير رصد الاستثمار، ولا تقدم أي ضمانات في هذا الصدد.

الدورة المقبلة

55. من المقرر عقد الدورة المقبلة من 18 إلى 22 مارس 2024. وناقشت اللجنة مشروع جدول أعمال الدورة المقبلة، على أن يجري اعتماده في بداية الاجتماع المقبل:

- (1) اعتماد جدول الأعمال
- (2) إعلان عن عدم تضارب المصالح
- (3) المسائل الناشئة عن الدورة السابقة
- (4) اجتماع مع المدير العام
- (5) الرقابة الداخلية (بما في ذلك خطة العمل السنوية النهائية لعام 2024)
- (6) استعراض توصيات الرقابة ذات الأولوية العالية
- (7) تحديث بشأن إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية (بما في ذلك المخاطر القصوى)
- (8) النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية
- (9) التقارير المالية: مسودة التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2023
- (10) التدقيق الخارجي: تحديث بشأن عمليات التدقيق لعام 2023 (المالية والأداء)
- (11) تحديث بشأن إطار وسياسات حوكمة الاستثمار
- (12) استعراض فعالية أنشطة مكافحة الاحتيال
- (13) تحديث بشأن الأمن المادي وأمن تكنولوجيا المعلومات
- (14) تحديث بشأن مسائل الموارد البشرية
- (15) الأخلاقيات: تحديث بشأن تنفيذ خطة العمل لعام 2024
- (16) اجتماع مع أمينة المظالم
- (17) مسودة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2023
- (18) اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء
- (19) مسائل أخرى
- (20) جلسة إحاطة مع المدير العام

[يلي ذلك المرفقات]

A



WO/IAOC/71/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 أكتوبر 2023

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الحادية والسبعون
جنيف، من 11 إلى 15 سبتمبر 2023

جدول الأعمال

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. اعتماد جدول الأعمال
2. إعلان عن عدم تضارب المصالح
3. المسائل الناشئة عن الدورة السابقة
4. المسائل الناشئة عن الاجتماع الثامن للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، والمقابلة مع وحدة التفتيش المشتركة
5. تحديث من مساعد المدير العام المسؤول عن قطاع الإدارة والمالية والتسيير
6. الرقابة الداخلية (بما في ذلك خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2024)
7. استعراض التوصيات المفتوحة للرقابة ووحدة التفتيش المشتركة
8. مناقشة بشأن الأمن السيبراني
9. التدقيق الخارجي: تقرير تخطيط التدقيق، ونتائج التدقيق المؤقت لعام 2023
10. تحديث بشأن إطار وسياسات حوكمة الاستثمار
11. الاجتماع مع مدير شعبة إدارة الموارد البشرية

12. الأخلاقيات (بما في ذلك خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2024)
13. الاجتماع مع أمينة المظالم المؤقتة
14. التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنشطتها خلال عام 2023
15. مساهمة في تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة الاستشارية
16. انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2024
17. اجتماع إعلاني مع ممثلي الدول الأعضاء
18. مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق الثاني]

A



WO/IAOC/71/INF/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 أكتوبر 2023

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الحادية والسبعون
جنيف، من 11 إلى 15 سبتمبر 2023

قائمة بالوثائق
قائمة مؤقتة بالوثائق

- البند 1:** اعتماد جدول الأعمال
[أ01] جدول الأعمال
[ب01] الجدول الزمني
[ج01] قائمة بالوثائق
- البند 2:** إعلان عن عدم تضارب المصالح ومسائل تقنية
لا توجد وثائق: عرض شفهي.
- البند 3:** المسائل الناشئة عن الدورات السابقة
لا توجد وثائق: عرض شفهي.
- البند 4:** جلسات إحاطة بشأن نتائج الاجتماع الثامن للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، والمقابلة مع وحدة التفتيش المشتركة
لا توجد وثائق: عرض شفهي.
- البند 5:** اجتماع مع مساعد المدير العام المسؤول عن قطاع الإدارة والمالية والتسيير
لا توجد وثائق: عرض شفهي.
- البند 6:** الرقابة الداخلية (بما في ذلك خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2023)
شعبة الرقابة الداخلية:
[أ06] تقرير عن نشاط شعبة الرقابة الداخلية – 4 ديسمبر 2023 (المرجع: IOD-IAOC-2023/04)

- [6ب] مسودة خطة العمل السنوية للرقابة لعام 2024 – 1 ديسمبر 2023
مرجع شعبة الرقابة الداخلية: (IOD/WP/2024/1)
[06ج] تقرير تورط الإدارة، 20 نوفمبر 2023
مرجع شعبة الرقابة الداخلية: (IOD-INV-2023-07)
[06د] القائمة المرجعية المطلوبة بشأن اتصالات شعبة الرقابة الداخلية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة –
3 ديسمبر 2023

التحقيقات:

- البند 7:** استعراض التوصيات المفتوحة للرقابة ووحدة التفتيش المشتركة
[07] التوصيات المفتوحة للرقابة ووحدة التفتيش المشتركة، اعتباراً من 30 نوفمبر 2023
- البند 8:** مناقشة بشأن توصيات الأمن السيراني
[08] مسودة الاختصاصات - تدقيق بشأن إدارة الأمن السيراني في الويبو، 16 نوفمبر 2023
- البند 9:** التدقيق الخارجي: تقرير تخطيط التدقيق، ونتائج التدقيق المؤقت لعام 2023
[09] التدقيق الخارجي 2023: تقرير تخطيط التدقيق، نوفمبر 2023
- البند 10:** تحديث بشأن إطار وسياسات حوكمة الاستثمار
[10أ] تحديث بشأن إطار سياسة الاستثمار والحوكمة (ديسمبر 2023)
[10ب] سياسة الويبو بشأن الاستثمارات (بالصيغة التي وافقت عليها الجمعيات في سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين (سبتمبر إلى أكتوبر 2019)
[10ج] دراسة حول إنشاء كيان منفصل للتأمين بعد إيقاف الخدمة (*Etude sur la Création d'une Entité Distincte pour l'Assurance-Maladie après la Cessation de Service (AMCS)*)، 24 نوفمبر 2023
[10د] لوحة الويبو لمتابعة استمرارية الأعمال، اعتباراً من أكتوبر 2023
- البند 11:** اجتماع مع مدير شعبة إدارة الموارد البشرية
لا توجد وثائق: عرض شفهي.
- البند 12:** الأخلاقيات (بما في ذلك خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2024)
[12أ] مسودة التقرير الموجز بشأن خطة العمل السنوية لمكتب الأخلاقيات لعام 2024، ديسمبر 2023
[12ب] مسودة تعليمات المكتب رقم 33/2017 Rev.1 - سياسة الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيقات المرخص لها حسب الأصول (ديسمبر 2023)
- البند 13:** اجتماع مع أمينة المظالم المؤقتة
[13] تقرير نشاط أمينة المظالم (أبريل - ديسمبر 2023)، 14 ديسمبر 2023
- البند 14:** التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنشطتها خلال عام 2023 (بما في ذلك استعراض التوصيات السابقة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة)
[14] استبيان التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2023
- البند 15:** مساهمة في تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة الاستشارية
لا توجد وثائق: عرض شفهي.
- البند 16:** انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2024
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 17: اجتماع إعلالي مع ممثلي الدول الأعضاء
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 18: مسائل أخرى

[16أ] تقرير – الدورة السبعون (الوثيقة WO/IAOC/70/2)
[18ب] مسودة المواعيد المقترحة لدورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2024
[18ج] مسودة جدول الأعمال المتجدد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، الدورات الثانية والسبعون إلى الخامسة والسبعون

تقارير الاستثمار:

[18د] مصرف Credit Suisse - تقارير مراقبة الاستثمار لأشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2023
[18هـ] شركة MBS Capital Advice - تقارير أداء الاستثمار لأشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2023

[يلي ذلك المرفق الثالث]

ما الذي يمكن للجنة أن تحسّنه أو تفعله بطريقة مختلفة؟	لا ينطبق	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة أختلف	معايير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عشر للممارسات الجيدة للجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
		5	4	3	2	1	
		X					<p>المعيار 1: ينبغي أن تنشأ لجان المراجعة والرقابة بموجب اختصاصات أو ميثاق، تعتمد رسمياً من الهيئة التشريعية و/أو مجلس إدارة المنظمة.</p> <p>هذا المعيار جوهري من أجل وضع الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة في المنظمة بعين الاعتبار. ويتعين أن تغطي الاختصاصات بالكامل وبصورة شاملة جميع المجالات الداخلة في النطاق المتوخى لعمل لجنة المراجعة والرقابة، وأن تتضمن أفضل الترتيبات الممكنة لأداء عملها الرقابي.</p>
تعقد اللجنة في نهاية كل دورة اجتماعاً إعلامياً مع ممثلي الدول الأعضاء، وهو ما يعتبر من أفضل الممارسات.		X					<p>المعيار 2: ينبغي أن تتمتع لجان المراجعة والرقابة بالاستقلال، وأن تقدم تقاريرها إلى الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة، علاوة على الرئيس التنفيذي للمنظمة.</p> <p>تميّز هذه التوصية بين بيئتين رقابيتين أساسيتين لعمل لجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الأولى (وتمثل الأغلبية)، تكون اللجنة فيها حائزة بالفعل للوظيفة التي تناط عملياً بلجنة للرقابة تخدم الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة؛ والثانية، تكون فيها لجنة استشارية رفيعة المستوى للإدارة التنفيذية تساعد الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة في ضمان إدارة الكيان المعني وفقاً لجميع معايير الممارسات الجيدة المنطبقة.</p>
ستواصل اللجنة إدراج النصائح الأساسية المقدمة إلى شعبة الرقابة الداخلية في تقارير دوراتها.			X				<p>المعيار 3: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة ولاية ووظيفة الرقابة الداخلية وميثاقها وخطة عملها ومواردها، وأن تسدي المشورة بشأنها.</p> <p>يغطي هذا المعيار المسؤوليات الأساسية للجان المراجعة والرقابة التي بدأت في الأصل كلجان لمراجعة الحسابات قبل أن تتولى بشكل تدريجي دوراً رقابياً يتميز باتساع نطاقه إلى حد كبير.</p>

<p>سترصد اللجنة خطط وإجراءات شعبة الرقابة الداخلية المتعلقة بتقديم رأي عام حول إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط.</p>			X			<p>المعيار 4: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة فعالية نظم الرقابة الداخلية في المنظمة بما فيها إدارة المخاطر المؤسسية وإسداء المشورة بشأنها.</p> <p>يوسّع هذا المعيار دور لجنة المراجعة والرقابة إلى أبعد من مجرد استعراض مراجعة الحسابات، ويُدْرَجها في مجمل إطار الرقابة الداخلية في الكيان الذي تخدمه. وعلى مدى العقدين الماضيين تزايدت في إطار هذه العملية أهمية دور إدارة المخاطر المؤسسية مع الزيادة الكبيرة في تعقّد عملية تقييم المخاطر، وما واكب ذلك من زيادة اصطباغ مهام التخفيف من المخاطر بالطابع الاحترافي.</p>
		X				<p>المعيار 5: ينبغي أن تسدي لجان المراجعة والرقابة مشورة للهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة بشأن الآثار التشغيلية على المنظمة المترتبة عن القضايا والاتجاهات التي تعكسها البيانات المالية للمنظمة وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين، وكذلك بشأن ملاءمة السياسات المحاسبية وممارسات الإفصاح.</p> <p>يهدف هذا المعيار إلى ضمان متابعة الإدارة والهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة بشكل ملائم لجميع المسائل محل الاهتمام المحددة في تقارير مراجعة الحسابات فيما يخص التقارير المالية للمنظمة.</p>
<p>استعرضت اللجنة وظيفة الأخلاقيات وقدمت المشورة بشأنها. وستجري اللجنة استعراضاً دورياً لتدابير منع الاحتيال.</p>			X			<p>المعيار 6: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة وظيفة الأخلاقيات، وأن تقدم المشورة بشأنها.</p> <p>يتوخى هذا المعيار، بالاقتران بالمعيار 7 بشأن منع الغش، إدخال الدور المتزايد الأهمية لوظيفة الأخلاقيات في مجال الاستعراض الذي تتولاه لجنة المراجعة والرقابة، ويتوخى أيضاً تعزيز إطار المساءلة.</p>
<p>ستستعرض اللجنة بشكل دوري تدابير إدارة مخاطر الاحتيال كجزء من برنامج عملها على أساس شامل ومتكرر.</p>			X			<p>المعيار 7: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة النظم التي تضعها المنظمات والإجراءات التي تتخذها من أجل منع الغش، وأن تسدي المشورة بشأنها.</p> <p>أظهر عدد من قضايا الغش البارزة في الأمم المتحدة ومنظمات غير ربحية أخرى أن قضايا الغش الرئيسية لا تقتصر على البيئات الساعية إلى تحقيق الربح، وأنها يمكن أن تتسبب في إضرار جسيم بسمعة كيانات الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تطور دور لجان المراجعة والرقابة بما يتيح تضمينها استعراض السياسات والإجراءات المتصلة بمنع الغش.</p>

<p>رغم أن اللجنة نفسها قد تواصلت وتعاونت بشكل فعال مع كل عنصر على حدة في نظام المساءلة وإطار الرقابة الداخلية، فإنها ستنظر في كيفية المساهمة في تحسين الاتصال والتعاون بين هذه العناصر.</p>			X			<p>المعيار 8: ينبغي أن تعزز لجان المراجعة والرقابة الاتصال والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة، والمراجعين الخارجيين والداخليين، والإدارة، والهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة.</p> <p>لئن كان باستطاعة كل عنصر من عناصر نظام المساءلة وإطار الرقابة الداخلية العمل بمفرده بشكل جيد، لا تزال الحاجة قائمة لضمان تحسين التنسيق والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية وضمان سلاسته.</p>
		X				<p>المعيار 9: ينبغي أن يجري التحديد الواضح لمعايير العضوية في لجان المراجعة والرقابة في اختصاصات أو ميثاق هذه اللجان.</p> <p>يكتسى هذا المعيار أهمية كبيرة، لما ينطوي عليه من ضرورة التحديد الدقيق والواضح للمهارات والمعارف والخبرة الفنية التي يجب أن تتوفر بصورة جماعية لدى أعضاء لجان المراجعة والرقابة، أو إعادة تحديد هذه المهارات والمعارف والخبرة الفنية، حتى يتسنى الاستجابة للاحتياجات الراهنة والمتطورة وخصوصيات الوظيفة.</p>
<p>تناقش اللجنة مع الإدارة الطريقة الأفضل لتلبية الدعم الإداري في المستقبل خلال الفترة الانتقالية.</p>			X			<p>المعيار 10: ينبغي أن تحصل لجان المراجعة والرقابة على الدعم الإداري والموارد الكافية، حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤولياتها الرقابية.</p> <p>من الممكن أن تذهب سدى فعالية سلطات التدقيق الواسعة النطاق للجنة المراجعة والرقابة وأعضائها وأفضل الضمانات التي تُكفل لهم للتمتع بالاستقلالية وممارسة الصلاحيات إن كان الدعم الإداري والموارد المالية الموضوعة تحت تصرف هذه اللجان غير كافٍ، أو كان خاضعاً على نحو غير ملائم لتأثير الإدارة أو أصحاب المصلحة الآخرين.</p>
<p>إن اللجنة تستخدم جدول أعمال متجدد كخطة عملها السنوية، وسيتم تحسينه بشكل أكبر.</p>			X			<p>المعيار 11: ينبغي أن تضع لجان المراجعة والرقابة خطة عمل سنوية من أجل ضمان التصدي بفعالية لمسؤولياتها وأهدافها المحددة لهذه الفترة.</p> <p>ثمة حاجة لهذا المعيار بالنظر إلى ضرورة التحديد المسبق للترتيبات المتعلقة بالتخطيط لعمل لجنة المراجعة والرقابة واجتماعاتها الدورية وإعدادها وتنظيمها والإبلاغ عنها ومتابعة استنتاجاتها وتوصياتها، والقيام إلى أقصى حد وتفصيل ممكنين بالنص على ذلك في اختصاصاتها أو ميثاقها.</p>

تجري اللجنة تقييماً ذاتياً سنوياً سيُستكمل في السنوات القادمة بتعليقات أصحاب المصلحة، وتقييم مستقل للأداء. ويستند التقييم الذاتي الحالي إلى معايير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عشرة للممارسات الجيدة للجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.			X				المعيار 12: ينبغي تقدير أداء لجان المراجعة والرقابة من أجل تقييم فعاليتها وكفاءتها. لم يصل إلى مستوى الممارسة الجيدة المتعلقة بهذا المعيار سوى عدد محدود من لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، رغم ما ينطوي عليه ذلك من أهمية متزايدة.
		X					المعيار 13: ينبغي، من أجل مراعاة الأولويات والتحديات البازغة التي تواجهها المنظمات، أن يجري بشكل دوري تنقيح اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة واستعراضها في الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة.

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]